

دلالة (لا) و(ما) النحوية في دعاء كميل بن زياد

م.د. عادل ماضي صبر

المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة/3

adelmadi1976@gmail.com

الملخص:

يدرس هذا البحث دلالة (لا) و(ما) النحوية في دعاء كميل، وقد وقع الاختيار على عدد من الأمثلة التي وردت فيها (لا) و(ما) وبيان أثر الدلالة النحوية على دلالة كل منهما في دعاء كميل. فنجد أنّ (لا) و(ما) لكل واحد منهما دلالة نحوية في التركيب، وقد استعملت في الدعاء بأسلوب محكم ومتقن، فالدعاء عبّر عن تواضع العبد وخشوعه بين يدي الله سبحانه وتعالى، فهو مناجاة بين العبد وربّه يناجيه ويطلب منه ويدعوه ليمنّ عليه بفيض من رحمته.

نجد أنّ دلالة (لا) و(ما) النحوية تختلف من سياق لآخر حسب تركيب الجملة ودلالاتها، ف(لا) لها دلالات نحوية مختلفة فتكون أمّا نافية للجنس، أو ناهية، أو نافية غير عاملة، أو عاطفة، وغيرها من الدلالات، أمّا (ما) فتختلف أيضاً في دلالاتها النحوية فقد تكون (ما أسمية) فتكون أمّا موصولة أو استفهامية، أو شرطية، أو نكرة موصوفة، أو نكرة غير موصوفة، أو تكون (ما حرفية) فتكون دلالتها نافية أو مصدرية أو ظرفية، وفي هذا البحث سندرس دلالة (لا) و(ما) النحوية في دعاء كميل بأخذ الأمثلة المناسبة من الدعاء وشرحها وتوضيحها وبيان دلالة كل من (لا ووما) في الدعاء المبارك.

قسّم البحث إلى مقدمة ومبحثين، وتضمنت المقدمة التعريف بالدعاء بشكل عام، وتعريف دعاء كميل بن زياد وبيان آراء العلماء فيه، في حين درس المبحث الأول دلالة (لا النحوية) في الدعاء، وقد قسّم إلى مطالب سبقته بتوطئة عن أنواع

(لا) ودلالاتها في اللغة العربية، ثم درست في هذا المبحث عدد من أنواع (لا) الواردة في الدعاء المبارك، أولها دلالة (لا النافية للجنس) أما ثانيها فدرس (لا النافية غير العاملة) في حين درس المطلب الثالث (لا الناهية) في دعاء كميل، أما المبحث الثاني فدرس (دلالة ما النحوية) في دعاء كميل، ودرست في مقدمة المبحث أنواع (ما) ودلالاتها في اللغة العربية، وقد قُسمت المبحث إلى مطلبين، الأول درس (ما) التي تحتمل الوجهين (الموصولية والمصدرية) ودلالاتها في الدعاء المبارك، أما المطلب الثاني فدرس (ما النافية) ودلالاتها في الدعاء المبارك، بعدها ختم البحث بجملة من النتائج التي توصلنا إليها متبوعة بقائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: دلالة لا، دلالة ما، دعاء كميل..

dalala (la) wa (ma) alnahwiat fi duea' kamil bin ziad

Assist. Prof. Adel Madi Sabr

General Directorate of Education, Baghdad-Rusafa/3

Abstract:

This study examines the grammatical significance of the particles (la) and (ma) within (Dua Kumayl). It selects specific examples where these particles appear and analyzes the impact of their grammatical function on their respective meanings within the supplication.

Both (la) and (ma) possess distinct grammatical roles within the sentence structure and are employed in the supplication with precision and mastery. The supplication itself articulates the servant's humility and reverence before God—Glory be to Him—serving as an intimate communion in which the servant addresses the Lord, making requests and beseeching Him to bestow the abundance of His mercy.

The grammatical functions of the particles (la) and (ma) vary according to context and sentence structure. (La) serves various grammatical roles: it may function as a negator of the genus (nafiya lil-jins), a prohibitive particle (nahiya), a non-operative negator, a conjunction (aṭifa), among others. Similarly, (ma) exhibits diverse grammatical functions; it may be nominal (ismiya)—acting as a relative, interrogative, conditional, or indefinite pronoun (either modified or unmodified)—or it may be a particle (ḥarfiya)—serving a negative, verbal-noun (maṣdariya), or adverbial (ẓarfiya) function. This research examines the grammatical functions of (la) and (ma) within Du‘ā’ Kumayl by selecting, explaining, and clarifying relevant examples from the supplication to elucidate the specific function of each particle in this blessed text.

The research is divided into an introduction and two sections. The first section examines the grammatical significance of the particle (la) within the supplication; it is subdivided into three parts: the first addresses (la) as a negator of the genus (la al-nāfiyah lil-jins), the second examines the non-operative negator (la) (la al-nāfiyah ghayr al-‘āmilah), and the third analyzes the prohibitive (la) (la al-nahiyah) as it appears in (Dua Kumayl). The second section investigates the grammatical significance of the particle (ma) in (Du‘ā’ Kumayl) and is divided into two parts: the first examines instances where (ma) is open to interpretation as either a relative pronoun (mawṣūliyyah) or a particle forming a verbal noun (maṣdariyyah), while the

second analyzes the negative (ma) (ma al-nafiyah) within the blessed supplication. The research concludes with a summary of the findings, followed by a list of sources and references.

Keywords: The semantic significance of la (لا)); the semantic significance of ma (ما)); Dua Kumayl.

المقدمة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه أما بعد:

فاللغة العربية التي شرفها الله أن تكون لغة القرآن الكريم وكذلك لغة الشعر والأدب استعملت الأدوات وحروف المعاني في تركيب الجملة العربية، وهذه الأدوات والحروف كانت لها دلالات ومعاني متعددة، ومن هذه الأدوات والحروف (لا) و(ما) فلكل واحد منهما دلالة نحوية في التركيب، وقد استعملت في الدعاء وخصوصاً دعاء كميل بأسلوب بلاغي محكم ومتقن، والدعاء عبّر عن تواضع العبد وخشوعه وانكساره بين يدي الله سبحانه وتعالى، فهو مناجاة بين العاشق والمعشوق، مناجاة بين العبد وربّه يناجيه ويطلب منه ويدعوه ليمنّ عليه بفيض من رحمته.

إنّ التعبير في الأدعية المأثورة عن الأئمة عليهم السلام وخصوصاً دعاء كميل بن زياد المأثور عن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) كان في غاية الدقة والاتقان، فنجد أنّ الالفاظ والأدوات والحروف جاءت متناسبة داخل السياق اللغوي للدعاء وفي هدي ذلك تحققت الدلالة الكاملة للدعاء، فنجد أنّ دلالة (لا) و(ما) النحوية تختلف من سياق لآخر حسب تركيب الجملة ودلالاتها في الدعاء.

ويعدّ دعاء كميل من أهم الأدعية المأثورة في مناجاة وتعظيم الله سبحانه وتعالى

فهو يمثل كنزاً أدبياً ولغوياً وبلاغياً، فهو من الأدعية المنقولة عن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ورواه عدد من العلماء منهم: السيد بن طاووس، والطوسي وغيرهما، واقترن اسم هذا الدعاء باسم (كميل بن زياد النخعي) رضوان الله عليه والذي كان من أصحاب الإمام علي عليه السلام، وأصحاب الإمام الحسن بن علي عليهما السلام والذي قتل على يد الحجاج بن يوسف سنة (83هـ) (مسلمي، 2018م، صفحة 2)، (الطوسي، 1991م، صفحة 844).

وقد قال العلامة المجلسي عنه: أنه من أفضل الأدعية الماثورة، وهو دعاء الخضر عليه السلام وقد علمه الإمام علي عليه السلام لكميل بن زياد، ويُدعى به كل ليلة جمعة وليلة النصف من شعبان (المجلسي، دت، صفحة 6).

ف(لا) لها دلالات نحوية مختلفة فتكون نافية للجنس، ونافية، ونافية غير عاملة، وعاطفة، وزائدة وغيرها من الدلالات، ووردت في دعاء كميل (لا النافية للجنس، ولا الناهية، ولا النافية غير العاملة).

أما (ما) فتختلف أيضاً في دلالاتها النحوية فقد تكون (ما أسمية) وتكون دلالتها موصولة أو استفهامية، أو شرطية، أو نكرة موصوفة، أو نكرة غير موصوفة، أو تكون (ما حرفية) فتكون دلالتها نافية أو مصدرية أو ظرفية، وفي دعاء كميل وردت (ما موصولة، ومصدرية، وظرفية، ونافية)، وفي هذا البحث سندرس دلالة (لا) و(ما) النحوية في دعاء كميل بأخذ الأمثلة المناسبة من الدعاء وشرحها وتوضيحها وبيان دلالة كل من (لا ووما) في الدعاء المبارك.

المبحث الأول

دلالة (لا) النحوية

تختلف دلالة (لا النحوية) بحسب نوعها فهي أداة لها مواضع متعددة في الكلام فتكون حرفاً عاملاً وغير عاملٍ وهي على ثلاثة أقسام: (نافية ونافية وزائدة)، فأما (لا النافية) فتكون من ثلاثة أقسام: القسم الأول: (لا النافية للجنس) ولا تعمل إلا بالنكرة، والثاني: (لا العاملة عمل ليس) ولا تعمل إلا بالنكرة أيضاً، أما الثالث:

(لا غير العاملة) ولها ثلاثة أقسام (العاطفة، والجوابية، والنافية غير العاطفة)، فأما (لا العاطفة) تشرك في الإعراب دون المعنى ولا يعطف بها بعد النفي والنهي وبعد واو العطف، وأما (لا الجوابية) فهي نقيضة نعم، وأما (لا النافية غير العاطفة) فإنها تدخل على الأسماء والأفعال فتنفي دون أن تغير في إعرابه.

وأما القسم الثاني هو (لا الناهية) التي تجزم الفعل المضارع وتخلصه للاستقبال، وأما القسم الثالث من أقسام (لا) هو لا الزائدة، ولها ثلاثة أقسام هي: الأول أن تكون زائدة من ناحية اللفظ لا زائدة من ناحية المعنى؛ لأنها تقيد النفي، أما الثاني أن تكون زائدة لتوكيد النفي، أما القسم الثالث: أن تكون زائدة دخولها كخروجها (بن هشام، 2004، صفحة 319/1)، (المرادي، 1992، صفحة 290-302).

ولم ترد (لا) في دعاء كميل إلا (لا النافية للجنس، ولا الناهية، ولا النافية غير العاملة) وقد وردت (لا) في واحد وثلاثين موضعاً في دعاء كميل، وسوف نفصل القول فيها مع أمثلة مختاره من دعاء كميل بن زياد.

المطلب الأول: دلالة (لا النافية للجنس).

لا النافية للجنس لا تنصب إلا الاسم النكرة فإذا كانت النكرة مفردة يبنى الاسم بعدها على الفتح لتركيبها مع (لا) تركيب (خمسة عشر) ولتضمنها معنى (من) نحو: (لا رجل في الدار)، أو تكون النكرة بعدها مضافة نحو (لا طالب علم جاهل)، أو شبيهة بالمضاف نحو قولك (لا جاهلاً قرية مقصوداً) فيكون اسمها منصوباً (ابن جني، 1972م، صفحة 44)، (الصايغ، 2004م، صفحة 1/490).

ولا النافية للجنس لها شروط لعملها، الشرط الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين فهي لا تعمل في المعرفة؛ لأنها لنفي الجنس، فالمعرفة ليست لفظ جنس لتدخل (لا) عليها لنفي الجنس، أما الشرط الثاني فعدم الفصل بين اسمها وخبرها، فهذا الفاصل يضعف عملها (سيويو، 1988م، صفحة 2/276)، (ابن هشام، 1985، صفحة 1/207).

والنحويون يشبهون (لا النافية للجنس) بـ(إن) الناسخة؛ لأنها تنصب المبتدأ وترفع

الخبر، وهي تنفي الجنس بكل أفرادها على وجه التوكيد فهي لاستغراق الجنس، وتفيد النفي العام المطلق، والتنصيب وعدم الاحتمالية وتسمى بد (لا التبرئة)؛ لأنها تبرئ جنس الاسم الذي بعدها من معنى غيرها (الزمخشري، 2009، صفحة 1 / 19) (الأزهري، 2000، صفحة 1 / 336).

نجد أنّ (لا النافية للجنس) وردت في قوله في دعاء كميل: "ولا لشيء من عملي القبيح بالحسن مبدلاً غيرك" (الطوسي، 1991م، صفحة 845)، ف(لا النافية للجنس) العاملة عمل إنّ "لا تعمل إلا في النكرة فإن كان مفرداً بني معها عل الفتح... وإن كان مضافاً أو شبيهاً به لم يبن لثلاً يلزم تركيب أكثر من شيئين نحو لا طالب علم محروم" (المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، 1992، صفحة 290)، ونجد أنّ اسمها هنا هو اسم الفاعل (مبدلاً) وهو شبيه بالمضاف لذا نصب بالفتحة أمّا خبرها هو (لشيء) أو الخبر محذوف تقديره (موجود)، والمعنى في النص أنّه لا يستطيع أحد تبديل شيء من أعمال السيئة إلى أعمال حسنة غيرك يا الله، والتقديم والتأخير هنا حصر القدرة في التغيير بالله سبحانه وتعالى، فالإنسان يعترف بعجزه عن إبدال عمله القبيح بنفسه وأنّ القادر على ذلك هو الله فهو الذي يحول السيئات إلى حسنات.

فالمبدل من أسماء الله فهو سبحانه وتعالى كما يبدل الأرض غير الأرض ويبدل الجماد إلى النبات ويبدل الإنسان بالقوة إلى الإنسان بالفعل والنطفة إلى جنين وهكذا فالله سبحانه وتعالى مبدل لجميع ما بالقوى إلى الفعليات والقبائح والسيئات إلى حسنات (السيوطي ج، 2006، صفحة 99)، فلا النافية للجنس هنا أفادت نفي وجود مبدل غير الله نفيًا تامًا.

وقد تكون (لا) هنا نافية غير عاملة فيكون المبتدأ محذوفاً بعدها تقديره (ولا أحد شيء من عملي القبيح بالحسن مبدلاً غيرك) فنفت وقوع الفعل من غير الله سبحانه وتعالى، وأرى أنّ الأرجح من ناحية الدلالة النحوية أن (لا نافية للجنس)؛ لأنها تفيد الاستغراق في الجنس والعموم، فهذا مناسب لمقام دعاء كميل وانفراد الله بالقدرة على تبديل السيئات بالحسنات (المرادي، 1992، الصفحات 290،

(368).

وفي نص آخر من الدعاء نجد أنّ (لا النافية للجنس) وردت في الدعاء في قوله: "لا إله إلا أنت" (الطوسي، 1991م، صفحة 845) فـ(لا) نافية للجنس وكلمة (إله) اسمها مبني على الفتح في محل نصب وخبرها محذوف تقديره (حق) أي لا إله حقّ موجودٌ إلا أنت (الدعاس، 1425هـ، صفحة 2/ 295).

فهو نفي شامل لما يعبد من دون الله وحصر العبودية بالله سبحانه وتعالى، ومن عبد غيره فهو باطل فلا معبود إلا هو "إذ لكل موجود نصيب من المعبودية من حيث الاحتياج إليه في نظام العالم، وإن كانت معبوديته أيضًا باعتبار وجه الله الذي هو في كل شيء، وفي الحقيقة ليس سوى ذاته ووجهه مألوه، وموصوف بأنه محتاج إليه" (السيوطي ج، 2006، صفحة 99-100)، ونجد أنّ هذه الصيغة وردت كثيرًا في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: {فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ} [الأنبياء: 87].

وسميت (لا النافية للجنس) بلا التبرئة؛ لأنها برئت جنس الاسم الذي بعدها من معنى غيرها، وكذلك دلّت على التنصيص واستغراق النفي للجنس كله لا لنفي الوحدة، نفتت الخبر جنس الذي وقع بعدها فنفيه عن بقية الجنس استلزم نفيه عن جميع أفراد الجنس، ففي قول (لا إله إلا أنت) نفت (لا النافية للجنس) نفياً مطلقاً عاماً تاماً؛ لأنها نفت جنس أي إله إلا الله، فلا يوجد معبود في الكون إلا الله سبحانه وتعالى (الأزهري، 2000، صفحة 1/ 336)، (الصبان، 1997م، صفحة 2/ 3).

ووردت (لا النافية للجنس) في دعاء كميل في قوله: "ولا حجة لي فيما جرى عليّ فيه قضاؤك وألزمي حكمك وبلاؤك" (الطوسي، 1991م، صفحة 845)، فدخلت لا على الاسم النكرة (حجة) ونفت نفياً عاماً مطلقاً شاملاً وجود أي حجة للمتكلم فلا توجد حجة أصلاً؛ لأنه نفى وجود جنس الحجة، يقول يا رب لا يوجد لي حجة أو عذر أمام الذي قضيت به، فهو نفى وجود أي دليل أو برهان

أو ذريعة أو عذر للإنسان أمام حكم الله وقضائه (الفيومي، 1994م، صفحة 1/121).

فالعبد يقرّ أنّه لا يملك اعتراض على حكم الله، ويقرّ بالتسليم المطلق لقضاء الله سبحانه وتعالى، والسبب في اختيار (لا النافية للجنس) بدل أنواع النفي الأخرى نحو (ما النافية، ليس) كونها تكون أقوى في النفي منهما؛ لأنّها لنفي الجنس كله والاستغراق في النفي.

المطلب الثاني: (لا النافية غير العاملة)؛

لا النافية غير العاملة دلالتها الأساسية تفيد بعدم وقوع الفعل أو نفي اتصاف الاسم بالخبر، ف (لا النافية غير العاملة) تدخل على الفعل المضارع فتنتفي حدوثه وتخلصه للمستقبل ويبقى الفعل مرفوعاً، وتدخل على الفعل الماضي فتنتفي وقوعه في الماضي وتحول معناه إلى الاستقبال وفي الغالب تتكرر نحو (لا قرأ ولا كتب)، وتفيد الدعاء إذا لم يتكرر الفعل الماضي، وتسمى لا غير العاطفة وتدخل على الاسماء والأفعال وتفيد النفي العام (سيويو، 1988م، صفحة 1/460)، (المرادي، 1992، الصفحات 290، 368)، (الصايغ، 2004م، صفحة 1/484).

وردت (لا النافية) في مواضع متعددة من دعاء كميل نحو قوله: "وبعزتك التي لا يقوم لها شيء" (الطوسي، 1991م، صفحة 844) ف (لا) هنا نافية غير عاملة دخلت على الفعل المضارع ونفت وقوعه، فالجملة الفعلية من الفعل والفاعل صلة للموصول لا محل لها من الإعراب والموصول وصلته صفة لعزتك، (المرادي، 2001، صفحة 1/510)، فيقوم تعني العزيمة، نحو قولنا: قامَ بهذا الأمر، أي اغتنقه وعزم عليه، وتعني المداومة على الشيء (بن فارس أ، 1979، صفحة 5/43)، (الجوهري، 1987، صفحة 5/2017)، فدلالة (لا) النحوية في هذه الجملة كانت نافية فنفت حدوث الفعل في الحاضر والمستقبل فلا شيء يثبت أو يصمد أو يدوم أمام عزة الله وقدرته فكل شيء يكون صغير حقير أمام

قدرته، فالنفي عام شمل جميع الموجودات (أنصاريان، 2004م، صفحة 220). وقوله: "ولا يمكن الفرار من حكومتك" (الطوسي، 1991م، صفحة 845)، تشير دلالة (لا) النحوية التي دخلت على الفعل المضارع إلى نفي الجملة واستحالة الهروب من حكم الله سبحانه وتعالى وقدرته وعدم القدرة على الهرب من عقوبة الله وسلطته، فالفعل (يمكن) يدل على الظفر والقدرة والتمكن، ودخول (لا) النافية) نفي هذه القدرة الآن أو غداً فأشارت الجملة عدم القدرة على الفرار من سلطة الله تعالى وحكومته، فالتمكن هو الظفر، والتمكن من الشيء هو القدرة عليه والظفر به (بن سيده، 2000، صفحة 71 / 7)، و"مكنه الله من الشيء وأمكنه بمعنى واستمكن الرجل من الشيء وتمكن منه بمعنى، وفلان لا يمكنه النهوض أي لا يقدر عليه" (الجوهري، 1987، صفحة 6 / 2205).

والجملة تدل على عدم الحركة والانسحاب التي في المصدر (الفرار) من سلطة الله وحكومته؛ لأنّ الجملة سبقت بـ(لا النافية غير العاملة)، فالفرار هو الهرب من الشيء والخوف منه، فالجملة بدخول (لا النافية غير العاملة) حددت حدوداً من غير الممكن تجاوزها فسلطة الله وحكومته منعت هذا الهرب من هذه السلطة؛ لأنّ الفرار من سلطة الله معناه الفرار من الأهواء النفسية من خلال عبادته وطلب رضاه، فدلالة (لا النحوية) غيرت المعنى من القدرة على الفرار من سلطة الله وقدرة إلى استحالة القدرة على ذلك (الجوهري، 1987، صفحة 2 / 479)، (ابن القطّاع، 1983، صفحة 2 / 449) (أنصاريان، 2004م، صفحة 222).

ونجد (لا النافية غير العاملة) في دعاء كميل في قوله: "اللهم لا أجدُ لذنوبي غافراً، ولا لقبائحي ساتراً" (الطوسي، 1991م، صفحة 845) نفت وجود غافر للذنوب إلّا الله سبحانه وتعالى، و(لا النافية) هنا وظيفتها نفي حدوث الجملة أو الكلام الذي بعدها ففي هذا السياق كانت دلالتها نفي وجود من يغفر الذنوب فغافر الذنوب الله سبحانه وتعالى فـ(أجد) من الفعل وجد الشيء وجوداً ومعناه وجد مطلوبه وأدركه وجوداً (ابن القطّاع، 1983، صفحة 2 / 479)، (الفيروز

آبادي، 2005، صفحة 324)، فدلالة (لا النحوية) هو نفي وجود غافر في الجملة والذي يغفر هو الله سبحانه وتعالى فلذلك نطلب المغفرة منه فلا يغفر الذنوب سواه.

أمّا في قوله: (ولا لقبائحي ساتراً) جعلوا (لا نافية) لوقوع الفعل المقدر بعدها والفعل هنا هو (أجد) المعطوفة الجملة عليه وساتراً مفعول به للفعل أجد، أي لا أجد ساتراً لقبائحي ألا الله ف (لا) هنا أكدت النفي للفعل مرة ثانية بعد عطف الجملة بالواو فالنفي مستمر في الحال والمستقبل بدلالة الفعل المضارع، أو أنها مثل (ما النافية) وما بعدها جملة اسمية.

فالجلمتين "اللهم لا أجدُ لذنوبي غافراً ولا لقبائحي ساتراً" عكستا حالة الضعف لدى الإنسان وإقراره بالتوبة وأنّ الله سبحانه وتعالى القادر الوحيد على غفران ذنوبه وستر عيوبه وكل صفاته القيحة ومقرأً بتقصيره طالباً من الله المغفرة وستر العيوب (السبزواري، 2010، صفحة 109)، والنفي بـ(لا) وتكرارها أعطى دعاء كميل قوة في المعنى المراد من الدعاء، وإيقاعاً متصاعداً من العجز من قبل الإنسان إلى العجز المطلق والموضوعي.

ونجد أنّ الراجح من سياق الجملة في دعاء كميل أنّ دلالة (لا) النحوية في قوله: "ولا لقبائحي ساتراً" نافية تنفي وقوع الخبر، ودلالاتها النفي المحض، فنفت أن يكون إلّا الله سبحانه وتعالى ساتراً للقبائح، والمعنى مرتبط بالذي قبله من الشرط أي لو أراد الله أن يفضحني ويعاقبني لما وجدت أحداً يدفع عني ولا أجد أحداً يستر قبائحي، ف (لا) هنا نافية لم تؤثر على الإعراب ولكن أفادت النفي فقط، و(ساتراً) تكون أمّا مفعولاً ثانياً للفعل المقدر أجد، أو خبراً للفعل الناقص المقدر (لم يكن) (ابن هشام، 1985، صفحة 315-316).

ولا تصلح أن تكون (لا) هنا نافية للجنس؛ لأنّ اسمها لم يأت بعده مباشرة، والسياق اقتضى عطف جملة منفية على جملة منفية تسبقها، فهي نفت وجود من يستر قبائح العبد إذا تخلى الله عنه، وهذا يظهر الافتقار إلى ستر الله ورحمته وأجد أنّ الوجه.

ووردت (لا) نافية غير عاملة في الدعاء في قوله: "فأسالك بعزتك أن لا يحجب عنك دعائي سوء عملي وفعالي" (السبزواري، 2006م، صفحة 845)، فدلالة (لا) للنفي؛ لأنها داخلة على الفعل المضارع، وعملت (أن) في الفعل المضارع؛ لأنه فصل بينها وبين الفعل المضارع (لا) النافية غير العاملة، والفعل المضارع إذا اقترن بـ (لا النافية) وجب إظهار (أن) بعد لا وامتنع اضمارها (الجوهرى، 2004م، صفحة 529 / 2)، (السيوطي، 2001م، صفحة 368 / 2).

فالحجب والحجاب هو "الستر وحجاب الجوف ما يحتجب بين الفؤاد وسائر، وحجبه أي منعه عن الدخول" (الجوهرى، 1987، صفحة 107 / 1)، والمعنى أن "قبح أعمالي وسوء أفعالي كاد يحجب ويستر عنك دعائي فأسالك بعزتك وقدرتك التي لا يمتنع معها شيء أن تبدل أفعالي بالحسنات ولا تجعلها حجباً بينك وبين دعواتي وأسئلتى، والباء في قوله (بعزتك) للسببية ويجوز للاستعانة (السبزواري، 2006م، صفحة 148).

ووردت (لا النافية غر العاملة) في دعاء كميل "ولا مفزعاً أتوجه إليه في أمري"، نفت وجود ملجأ يقصده ويتوجه إليه العبد ليخلصه من شدته غير الله، ف (لا) هنا نافية غير عاملة جاءت لمجرد النفي ف (مفزعاً) مفعول به منصوب على تقدير فعل مقدر (أجد) فأفادت النفي العام.

فالمفزع هو الملجأ والإغاثة، ف (لا) نفت وجود ملجأ أو مغيث يلجأ إليه العبد في الشدة والخوف والفرع غير الله فهو يقر بالعجز أمام قدرة الله سبحانه وتعالى ويتضرع إليه بالدعاء ليخلصه من كربه وشدته (الجوهرى، 1987، صفحة 3 / 1258)، (ابن فارس أ، 2008، صفحة 501 / 1).

المطلب الثالث: لا الناهية.

النهي هو طلب الكف عن فعل الشيء، وأداته هي (لا الطلبية)، فإذا كان النهي من الأعلى إلى الأدنى سميت (لا الناهية)، وإذا كان النهي من الأدنى إلى أعلى سميت (لا الدعائية)، وإن كان مساوياً إلى نظير فسميت بـ (لا الالتماس)، وتسميتها

بـ(الطلبية) أولى؛ لأنها تستعمل في النهي وغيره فطلب الكف يشمل جميع حالاتها الثلاث (المرادي ا، 1992، صفحة 200)، (حسن، 1963م، صفحة 4/367).

وهي تختص بالدخول على الفعل المضارع تخلصه للاستقبال نحو: لا تلعب، لا تخافي، لا تحزن، وتأتي للدعاء نحو: (ربنا لا تزغ قلوبنا)، وهي لا تختص بالمخاطب المفرد فقط بل تستعمل مع المضارع المثني نحو (لا تلعبا) وإلى الغائب نحو (لا يتخلف أحدكم عن واجبه)، وتدخل على المضارع المبني للمجهول المسند إلى المتكلم نحو (لا أوضع في غير موضعي، أي لا تضعوني في غير موضعي) (المرادي ا، 1992، صفحة 200)، (الصايغ، 2004م، صفحة 1/484)، (الراجحي، 1999م، صفحة 298).

نجد أن (لا الناهية) وردت في دعاء كميل في قوله: "ولا تفضخني على ما اطلعت عليه من سري، ولا تعاجلني بالعقوبة على ما عملته في خلواتي من سوء فعلي" (الطوسي، 1991م، صفحة 845)، أفادت الطلب والدعاء وليس النهي الحقيقي؛ لأن الخطاب لله سبحانه وتعالى، فالنهي هو طلب الكف عن الشيء أو الامتناع عن القيام به، وإذا صدر من أدنى إلى أعلى سميت (لا دعائية) تأديباً؛ لأنها تكون في الخطاب مع الله سبحانه وتعالى (حسن، 1963م، صفحة 4/367)، فيدعو العبد ربّه قائلاً اللهم إني أسالك أن لا تكشف أسراري وعيوبي أمام الناس، ولا تسرع في عقوبي وتعذبي على ما ارتكبت من الذنوب في خلواتي، فهو يدعو الله أن لا يسرع في فضحه وكشف مساوئه وقبائحه ويسرع في معاقبته (لا الناهية) ودلالاتها على الدعاء وجهت المعنى في الدعاء (الجوهري، 1987، صفحة 1/392)، (بن فارس أ، 1979، صفحة 4/509)، (السيوطي ج، 2006، صفحة 123).

ووردت (لا الناهية) في قول الإمام عليه السلام في دعاء كميل في قوله: "ولا تقطع من فضلك رجائي واكفني شرّ الجنّ والإنس من أعدائي" (الطوسي، 1991م، صفحة 850)، ف (لا) هنا جازمة للفعل المضارع، ودلالاتها ليس على

النهي الحقيقي؛ لأنه من أدنى إلى أعلى، ولكن دلالتها على الدعاء والابتهاال؛ لأنه يخاطب الله سبحانه وتعالى بنية الدعاء طالباً عدم قطع رحمته ورجاءه، فالعبد لا ينهي الله سبحانه وتعالى، ولكن يدعو ويسأله الرحمة والمغفرة، فصيغة النهي إذا جاءت في سياق الدعاء خرجت عن معناها الأصلي والذي هو النهي إلى الدعاء والالتماس (حسن، 1963م، صفحة 4 / 367).

ونجد أنه ذكر الفضل قبل الرجاء ليظهر أن رجاء العبد ليس قائماً على عمله، ولكن على فضل الله وعفوه ورحمته، فهذا التركيب ينسجم مع السياق في دعاء كميل والذي يؤكد بجميع مواضعه على أن النجاة تكون بفضل الله ورحمته.

المبحث الثاني

دلالة (ما) النحوية

كما هو معلوم أن (ما) لفظ مشترك يكون حرفاً واسماً، ف (ما الحرفية) لها ثلاثة أقسام هي (النافية والمصدرية والزائدة)، فأما (ما النافية) فقسمان (ما عاملة وغير عاملة) فالعاملة هي الحجازية الداخلة على الجملة الاسمية فترفع الاسم وتنصب الخبر، وأما غير العاملة فهي الداخلة على الفعل بنوعيه الماضي والمضارع نحو: ما قام زيدٌ، وما يقومُ زيدٌ، فهي غير عاملة ولا خلاف على ذلك.

وأما المصدرية فقسمان: مصدرية وقتية وهي التي تقدر بظرف نائب عن ظرف الزمان وتسمى ظرفية، وغير وقتية وهي التي تقدر مع صلتها بمصدر مؤول.

وأما الزائدة فهي على أربعة أقسام أولها: أن تكون زائد لمجرد التوكيد، وثانيها: أن تكون كافة وهي التي تدخل على إن وأخواتها، ورب وكاف التشبيه، وثالثها: أن تكون عوض من فعل أو الإضافة، أما القسم الرابع: فإن تكون منبهة على وصف لائق ويكون أما (للتعظيم والتهويل أو التحقير أو التنويع) (المرادي، 1992، صفحة 331 - 335).

وأما الاسمية فهي على سبعة أقسام: (موصولة، وشرطية، واستفهامية، ونكرة موصوفة، ونكرة غير موصوفة في بابي التعجب ونعم وبئس، وأن تكون صفة،

وأن تكون معرفة تامة (ابن مالك م، 2000، صفحة 1 / 280 - 282)، وقدر وردت (ما الموصولة) و(ما المصدرية والظرفية) و(ما النافية) في دعاء كميل، ولم ترد باقي أنواع (ما) لذا سيدرس البحث نماذج من (ما التي تحتمل الوجهين الموصولية والمصدرية)، و(ما النافية).

المطلب الأول: (ما) تحتمل الوجهين (الموصولية) و(المصدرية).

تستعمل (ما) في الغالب في غير العاقل والعاقل ولكن الأولى فيما لا يعقل والمبهم أمره، وتكون (ما) اسم موصول بمعنى (الذي) ويكون للمفرد والمثنى والجمع بكل أنواعه فنقول: أعجبني ما رسمه علي، وما رسمته فاطمة، وما رسماه، وما رسمته، وما رسموه، وما رسمه (ابن مالك م، 2000، صفحة 1 / 276)، (حسن، 1963م، صفحة 1 / 315).

وتصلح (ما) أن تكون مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر مؤول يسمى (المصدر المنسبك) نحو: كوفئ المخلصون بما أخلصوا أي بإخلاصهم، وتصلح أيضاً أن تكون مصدرية ظرفية تؤول مع ما بعدها بظرف مع مصدر مؤول نحو: الصانع يربح ما أجاد صناعته أي مدة إجادته صناعته (حسن، 1963م، صفحة 1 / 354). وقد تحتمل (ما) الموصولية والمصدرية كما في قوله: (بالجارية ما يكفل) بمعنى (أبوك بالجارية كفالته) فابن خروف قال: أن (ما) بمعنى المصدرية واستغنت عن العائد (ابن مالك م، 2000، صفحة 1 / 267)، وذهب السهيلي إلى أن من شروط (ما) أن تكون مصدرية صلاحية وقوع (ما الموصولة) مكانها، والفعل بعد (ما المصدرية) لا يكون خاصاً فلا تقول: ما أريد ما تخرج وتعني المصدر (خروجك) (المرادي، 1992، صفحة 332).

والموصولات كلها سواء أكانت أسمية أو حرفية تكون مبهمة وتحتاج إلى توضيح وما يزيل هذا الإبهام هو الصلة فهي التي تعين مدلول الموصول وتوضح دلالاته وتجعل معناه واضحاً، والصلة إما أن تكون جملة أسمية أو فعلية أو شبه

جملة ولا بد للصلة من ضمير يعود إلى الموصول (ابن جني، 1972م، صفحة 189).

ونجد أنّ (ما) في دعاء كميل وردت تحتل (الموصولية) أو (المصدرية) أو (الموصولية والمصدرية) مجتمعةً لذا جاء عنوان هذا المطلب باحتمالها الوجهين، وأكثر ما وردت (ما) في الدعاء كانت بهذا المعنى.

وردت (ما) في دعاء كميل في قوله: "ولا تفضحي بخفي ما اطلّعت عليه من سري" (الطوسي، 1991م، صفحة 845)، وفيها رأيان: الأول: أنها اسم موصول بمعنى (الذي)، أي لا تفضحني بخفي الذي اطلّعت عليه من سري، والدليل على أنها موصولة أنّ بعدها جملة فعلية (اطلّعت) والتي هي صلة الموصول، وكذلك وجود العائد (الهاء) في (عليه) على ما الموصولة، ومن علامات الموصولية وجود العائد.

فالمعنى من الدعاء في هذه الجملة أنّ العبد يدعو الله سبحانه وتعالى فيقول: يا ربّ لا تكشف عيوبي وذنوبي الخافية عن الخلق والتي لا يعلمها إلّا أنت، ولا تجعلها سبباً لفضحي بين الناس، فهو يطلب الستر لعيوبه وذنوبه المستورة وعدم إظهارها للخلق ليحفظ كرامته بسترها (السبزواري، 2006م، صفحة 124).

فدلالة (ما) العموم والإبهام فتشمل بالدعاء كل الذي خفي من أسرار العبد وذنوبه وعيوبه والتي لا يعلمها الناس ولكن الله سبحانه وتعالى مطلع عليها (ابن مالك م، 2000، صفحة 1/ 282)، (السهيلي، 1992م، صفحة 144).

أمّا الرأي الثاني: فذهب إلى أنّ (ما مصدرية) وتكون بتأويل مصدر مع الفعل الماضي الذي بعدها أي (ولا تفضحني بخفي اطلعك على سري)، والمصدرية تدخل على الفعل الماضي والمضارع، و(ما المصدرية) حرف ولا يعود ضمير من صلتها عليها نحو (يعجبني ما صنعت أي يعجبني صنعك)، وذهب بعض النحويين أنها تحتاج إلى ضمير من صلتها وتقديره (يعجبني الصنع الذي صنعت)، وذهب السهيلي إلى أنّ شرط كون (ما مصدرية) صلاحية وقوع (ما

(الموصولة) محلها وأن يكون الفعل بعدها عاماً وليس خاصاً وأن تكون مبهمة تقع على جنس تختلف أنواعه فلا يصح قولنا: أريد ما تخرج أي خروجك (المرادي، 1992، صفحة 332)، (السهيلي، 1992م، صفحة 144).

ومن وجهة نظري أرجح الرأي الأول إلى أن (ما موصولة) بسبب وجود الضمير في (عليه) وهو يلائم سياق النص في الدعاء، ولو قدرتها بمصدر احتجنا إلى توجيه الضمير وهذا فيه تكلف.

وفي قوله في دعاء كميل "ولا تعاجلني بالعقوبة على ما عملته في خلواتي من سوء فعلي وإساءتي" (الطوسي، 1991م، صفحة 845)، يطلب العبد ويدعو الله ألا يسارع في عقوبته بسبب ذنوبه ومعاصيه التي ارتكبها في سره وخلواته بعيداً عن أعين الناس، ولسان حاله يقول يا رب عاملني برحمتك وحلمك وأمهليني حتى أرجع للصواب (السبزواري، 2006م، صفحة 124).

الرأي الأشهر في (ما) أنها موصولة بمعنى (الذي)، وهناك رأي جعلها (مصدرية) تؤول بمصدر من (ما والفعل الماضي) أي عملي، ولكن أرى أن الرأي الأرجح هنا أن (ما موصولة)؛ لأن الفعل (عملته) اشتمل على الضمير الهاء والتي تصلح أن تكون عائداً على الاسم الموصول، في حين أن (ما المصدرية) لا تحتاج إلى عائد ولوجود العائد في الفعل (عملته)، ولذلك رجحت (ما الموصولة) مع احتمال المصدرية (المرادي، 1992، صفحة 332).

وجاءت ما في قوله: "ولا حجة لي فيما جرى عليّ فيه قضاؤك"، وكانت دلالتها عند كثير من المعربين (موصولة) بمعنى الذي والتقدير (ولا حجة لي في الذي جرى فيه قضاؤك)، أما من جعلها (مصدرية) فتقدير (ولا حجة لي في جريان قضاؤك عليّ فيه) ف (ما) سُبكت مع الفعل بمصدر مؤول، ولكن الأقرب في سياق الدعاء أن تكون موصولة؛ لأن في الاسم الموصول تفصيلاً للقدر الواقع بحسب الدلالة والسياق وليس الصناعة النحوية، ونجد أنه توجد قرائن منها، (جرى عليّ) و(فيه قضاؤك) فنجد أن تفصيل الكلام عن شيء محدد بذاته واقع فيه قضاء الله سبحانه وتعالى وليس حدثاً مجرداً، فالموصول يحدد واقعاً مخصوصاً وليس عاماً

(ابن جني، 1972م، صفحة 194)، (ابن عقيل، 1980م، صفحة 153 / 1) أمّا إذا جعلت (ما مصدرية) وتقديرها (ولا حجة لي في جريان قضاؤك عليّ) فجملة (فيه قضاؤك) تصبح زائدة في المعنى، لذلك نجد أنه إذا قدرت مصدرية كانت أقل انسجامًا مع السياق (ابن عقيل، 1980م، صفحة 153 / 1).

ووردت (ما) في دعاء كميل في قوله: "لا أجد مفراً مما كان مني" (الطوسي، 1991م، صفحة 846)، والأرجح أنها موصولة بمعنى (الذي) فهي من الألفاظ الموصولة المشتركة، أي لا أجد مفراً من الذي كان مني، والمعنى ألهي أنا لا أجد مهرباً من أعمالي وذنوبي التي اقترفتها وصدرت مني، ألهي أنا لا أقدر أن أتخلص منها إلا برحمتك وعفوك عني يا كريم، والمعنى لا يتم إلا بصلة توضحه وتختص به ولا بدّ من ضمير يعود إلى الموصول (ابن جني، 1972م، صفحة 189)، (عيد، 1971م، صفحة 174).

وأما من ناحية الصناعة النحوية أجازوا أن تكون (ما مصدرية) أو ما يسمى بالموصول الحرفي والذي يؤول مع صلته بمصدر مؤول أي (لا أجد مفراً من كونه مني أو صدر مني)، وهذا الوجه ضعيف من جهة المعنى وما يدلّ عليه السياق؛ لأنّ المقصود هنا الهروب من الأفعال والذنوب والمعاصي التي صدرت من العبد، وليس مجرد حصول الصدور من العبد (ابن هشام ج، 2004، صفحة 143 / 1).

فإذا قلنا أنها موصولة فدلالته تدل على الأعمال والمعاصي والذنوب السابقة للعبد فتشمل كل فعل أو عمل صدر من العبد، أمّا دلالتها إذا كانت مصدرية فأنّها تدل على حدوث الكون أو الصدور نفسه من العبد وليس الفعل، إذا المقصود من السياق ذات الشيء والأفعال الواقعة وليس مجرد حدوثها.

وفي قول الإمام علي (عليه السلام) في الدعاء وردت (ما) في قوله: "وأنت تعلم ضعفي عن قليل من بلاء الدنيا وعقوباتها وما يجري فيها من المكاه على أهلها" (الطوسي، 1991م، صفحة 847)، الأقرب هنا أن تكون (ما موصولة) بمعنى

الذي أي (والذي يجري فيها من المكاره على أهل الدنيا)، و(يجري) صلة الموصول والعائد فيها محذوف تقديره (هو) (ابن جني، 1972م، صفحة 189). ويجوز من ناحية التركيب أن نجعلها مصدرية والتقدير (وجريان المكاره فيها على أهل الدنيا)، فهو أسهل من ناحية الصناعة النحوية؛ لأننا لا نحتاج إلى تقدير عائد، ف (ما) تسبك مع صلتها بمصدر مؤول (المرادي ا، 1992، صفحة 332)، (حسن، 1963م، صفحة 407 / 1).

ولكن عندما قراءة النص الذي قبلها والذي بعدها وجدت أن الأرجح أن تكون (ما موصولة)؛ لأننا في مقام تعداد الأشياء من بلاء الدنيا وعقوباتها والمكاره التي فيها، فهنا تعداد للمصائب وليس مجرد حدث الجريان، فدلالة (ما موصولة) بمعنى الذي هو الأرجح برأيي من ناحية المعنى والسياق (المرادي ا، 1992، صفحة 332).

ووردت (ما) في قول الإمام عليه السلام في دعاء كميل: "يا مولاي فكيف يبقى في العذاب وهو يرجو ما سلف من حلمك" (الطوسي، 1991م، صفحة 848)، الراجح في دلالتها أنها (اسم موصول) بمعنى (الذي)، أي (أرجو الذي سلف وتقدم من حلم الله سبحانه وتعالى وعفوه عن عباده إمهالهم لتجاوز ما اقترفوا من ذنوب ومعاصي)، والعائد على الموصول هو الضمير المستتر في الفعل (سلف) وتقديره (هو) والفاعل هنا الضمير المستتر الذي يعود على (الموصول)، ففي هذا الوجه المقصود بالدعاء وسياقه الأشياء التي تحققت من عفو الله وحلمه وإمهاله فتشير (ما) إلى الذي مضى والذي ظهر من حلم الله وعفوه عن عباده، وليس المقصود مجرد الحدث المجرد (ابن جني، 1972م، صفحة 189).

وذهب رأيي إلى احتمال أن تكون (ما مصدرية)، والمعنى (وهو يرجو سبق حلمك أو سلوف حلمك)؛ أي أنها حرف مصدرية، وأرى أن الأرجح أن تكون (ما موصولة بمعنى الذي) فهذا مناسب للسياق كون الفعل (يرجو) يتعدى إلى أشياء يمكن أن ترجى وتشاهد بالعين، أمّا من ذهب إلى أنها مصدرية فتؤول مع صلتها بمصدر (يرجو سلوف حلمك) فيكون أقل من ناحية المعنى في هذا

الموضع (ابن هشام ج، 2004، صفحة 1/ 143) (ابن هشام، 2002، صفحة 1/ 263).

ونجد (ما) في دعاء كميل بقول الإمام عليه السلام: "فباليقين أقطع لولا ما حكمت به من تعذيب جاحديك وقضيت به من إخلاد معانديك" (الطوسي، 1991م، صفحة 848)، وهي هنا تحمل وجهين الأول وهو الأقوى أنها موصولة بمعنى (الذي)، أي باليقين اجزم وأقطع لولا الذي حكمت به من تعذيب جاحديك) فدلّت (ما) على الشيء المحكوم به وقصد الأمر الذي يطلق به الحكم الالهي، ولم يقصد مجرد وقوع الحكم، وكذلك وجود العائد في (به) (ابن جني، 1972م، صفحة 189).

أمّا الوجه الثاني: فهناك من ذهب إلى تخريجها مصدرية فتكون (ما) مع صلتها بتقدير مصدر مؤول فيكون المعنى (فباليقين أقطع أنّه لولا حكمك بتعذيب جاحديك).

فمن حيث الدلالة إذا أردنا التركيز في النص على الأمر الذي حكم به الله سبحانه وتعالى وقضاه فتكون ما موصولة (بمعنى الذي حكمت به)، أمّا إذا أردنا التركيز على فعل الحكم فتكون (ما) مصدرية بمعنى (حكمك)، فقولنا (أعجبني ما صنعت) يجوز فيه أن تكون (ما موصولة) بمعنى الذي أي (أعجبني الذي صنعته)، ويجوز أن تكون ما مصدرية بمعنى (أعجبني صنعك)، فابن هشام هنا يذهب إلى إمكانية تعاقب الوجهين في بعض المواضع إذا استقام المعنى (ابن هشام ع، 1985، صفحة 2/ 200).

وأجد أن تقدير الموصولية أرجح وأكثر انسجاماً؛ بسبب وجود الصلة في (حكمت به) مع الضمير الهاء في (به)، كذلك أن المعنى في السياق في دعاء كميل أشار إلى أمر خاص قضاه الله سبحانه وتعالى وليس مجرد الحدث.

ووردت (ما) في قول الإمام عليه السلام "وأفعل بي ما أنت أهله" (الطوسي، 1991م، صفحة 850)، وهي هنا موصولة بمعنى (الذي) والتقدير (وأفعل بي

الذي أنت أهله)، فدلاتها أفادت العموم أي أفعل كل ما أنت اهل له من فضلك وإحسانك ورحمتك وعفوك وكرمك فلم يقتصر على أمر معين (ابن هشام، 2002، صفحة 1 / 262).

كذلك يمكن تأويلها بمصدر مؤول مع صلتها أي (وأفعل بي فعلك اللائق بك) (ابن جني، 1972م، صفحة 194)، فالداعي لا يطلب منه سبحانه وتعالى معاملته بحسب استحقاقه ولكن يسأله أن يعامله بما يليق بالله سبحانه وتعالى من جلاه ورحمته وكرمه، فهو يعلق أمله برحمة الله وكرمه وليس بعمله المحدود.

ونجد (ما) في دعاء كميل في قوله عليه السلام "و بعد ما انطوى عليه قلبي من معرفتك" (الطوسي، 1991م، صفحة 846)، وهي أمّا (مصدرية ظرفية) أي (بعد انطواء قلبي عليه من معرفتك) والمعنى (وبعد استقرار معرفتي لله في قلبي ورسوخها فيه)، فدلّت على الانطواء نفسه ف (ما) لا تحتاج هنا إلى عائد ودلالاتها تفيد الزمان بعد حصول فعل وتحوله إلى مصدر مؤول، وهذا ما ذهب إليه جمهور النحويين فهي (مصدرية ظرفية)؛ لأنّها سبقت بظرف الزمان (بعد) وتأويلها بمصدر يدل على الزمان، إلّا أنّ بعض النحويين قالوا: أنّ (ما مصدرية) وليس ظرفية، ف (ما) انسبكت مع الفعل فأصبحت مصدراً مؤولاً.

أو أنها (موصولة بمعنى الذي) أي (وبعد الذي انطوى عليه قلبي من معرفتك) وما يدعم ذلك وجود العائد الهاء في (عليه) (ابن جني، 1972م، صفحة 189)، (ابن عقيل، 1980م، صفحة 1 / 140)، (ابن هشام ج، 2004، صفحة 1 / 155). إذاً فمن قدرّ المصدرية بسبب وجود الظرف (بعد) قبل ما، ومن قدرّ الموصولية فبسبب العائد (الهاء) في (عليه)، وأنا أذهب مع الرأي الذي قال أنها مصدرية ظرفية.

المطلب الثاني: ما النافية:

ما النافية حرف وهي قسمان: عاملة وغير عاملة، فالعاملة تسمى الحجازية تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر، وأعملت (ما) على الرغم من أنها حرف

لكنها شابته (ليس) في النفي وفي كونها لنفي الحال وفي دخولها على الجملة الأسمية، نحو قوله تعالى: (ما هذا بشراً)، وشروط عملها أن لا يقترن اسمها بـ(أن) الزائدة، وأن لا ينتقض نفيها بـ(إلا)، أما الشرط الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها، أما الشرط الرابع فأن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها (المرادي، 1992، صفحة 322)، (ابن هشام ج، 2004، صفحة 1/ 266-272)، و(ما) حرف نفي مهمل عند بني تميم وعند من لا يعملها؛ لأنها حرف غير مختص يدخل على الفعل والاسم ومالا يختص حقه ألا يعمل فأهملوها فجعلوها نافية مهملة (ابن عقيل، 1980م، صفحة 1/ 302).

أما غير العاملة فهي الداخلة على الجملة الفعلية بنوعيتها نحو: ما قام زيدٌ، وما يقوم زيدٌ فهذه لا خلاف بين النحويين في أنها لا عمل لها (المرادي، 1992، صفحة 322).

وردت ما النافية في قول الإمام عليه السلام في دعاء كميل: "ما هكذا الظن بك ولا أخبرنا بفضلِكَ عنكَ يا كريم" (الطوسي، 1991م، صفحة 847)، اختلف النحويون في إعراب (ما) ودلالاتها، فذهب الرأي الأول إلى أن (ما نافية مهملة) لا عمل لها؛ لأن (هكذا) خبر مقدم و(الظن) مبتدأ مؤخر، فجاء اسم الإشارة خبراً مقدماً أو وصفاً موضحاً شكل وهيئة الظن فيكون المعنى (الظن بك ليس هكذا) فهي نفي وعتاب لحسن الظن به سبحانه وتعالى.

أما الرأي الثاني فهناك من تسامح من النحويين في عمل (ما) عمل (ليس) إذا تقدم اسمها على خبرها بشرط أن يكون خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فذهب إلى أنها نافية حجازية عاملة عمل ليس فتكون (هكذا) خبر (ما النافية الحجازية) مقدم في محل نصب، و(الظن) اسمها مؤخر، أي ليس الظن بك ولا ينتظر هذا الفعل منك يا كريم إنك أهل الخير والمغفرة والفضل (سيبويه، 1988م، صفحة 2/ 269)، (ابن عقيل، 1980م، صفحة 1/ 305)، (ابن هشام ج، 2004، صفحة 5/2).

والرأي الأول الذي ذهب إلى أنّ (ما نافية مهملة) أراه الأرجح والأصوب؛ لأنّ أغلب النحويين مالوا إلى إهمال عملها مع بقاء المسألة خلافية في ذلك؛ ولأنّ جعل (الظنّ) بدلاً من (هكذا) لا يجوز؛ لأنّ (هكذا) اسم الإشارة مجرور بالكاف وليس مستقلاً فلا يتبعه بدل؛ ولأنّ (هكذا) يراد بها الهيئة والكيفية فعوملت معاملة النكرة فهي متعلقة بخبر محذوف وليس جعل الظنّ بدلاً منها، فـ (الظنّ) اسم موصوف بهذه الهيئة أو الكيفية وليس بدلاً منها (ابن عقيل، 1980م، صفحة 305 / 1).

ونجد أنّ ما النافية في دعاء كميل بقول الإمام علي عليه السلام: "هيهات ما ذلك الظنّ بك ولا المعروف من فضلك ولا مُشبه لما عاملت به الموحدين من برك وإحسانك" (الطوسي، 1991م، صفحة 848).

ما هنا فيها عدة آراء، الرأي الأول: أن تكون (ما نافية حجازية) عاملة عمل (ليس) والمعنى أي (بعيد كل البعد ليس ذلك الظنّ اللائق بك ولا المعروف من فضلك) فنجد أنّ السياق نفى هذا الظنّ به سبحانه وتعالى، فيكون (ذلك) اسمها و(الظنّ) خبرها، فتكون (ما) لنفي الحكم من اسم الإشارة فسلط النفي على الجمل الاسمية (ذلك الظنّ بك) فأنكر نسبة الظنّ لله سبحانه وتعالى، وهذا المعنى يتناسب مع السياق.

أمّا إذا أعربنا (الظنّ) بدلاً من اسم الإشارة فـ (الظنّ) هنا مفسر لاسم الإشارة وموضحاً له فنحتاج إلى تقدير خبر وهذا يضعف الدلالة، فالخبر إذا كان (الظنّ) يكون أقوى من جهة الدلالة النحوية؛ لأنّه يجعل النفي مباشرة على مضمون الجملة الاسمية (ابن هشام ج، 2004، صفحة 266 / 2_274).

أمّا الرأي الثاني فجعل (ما نافية مهملة) فتكون حرف نفي غير عامل، ولا تختلف دلالتها العامة ولكن تفقد الأثر الإعرابي الذي تحدّثه (ما الحجازية) في الجملة الاسمية، فيكون اسم الإشارة (ذلك) مبتدأ وشبه الجملة (بك) خبرها، أمّا (الظنّ) بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان، فيكون المعنى (بعيد كل البعد أن يكون هذا هو الظنّ به سبحانه وتعالى، فليس هذا الظنّ به ولا المعروف منه) (ابن عقيل،

1980م، صفحة 302 /1).

وأما الرأي الثالث: فجعل (ما اسم استفهام) على وجه الإنكار والتعجب فيكون المعنى (أ يكون هذا الظن بك يارب)، وأجد هذا التوجيه بعيد عن السياق في دعاء كميل فالمتكلم يناجي ربه وينفي هذا الظن بالله ولا يستفهم عنه، والإمام عليه السلام في هذا الموضع ينفي ذلك الظن بالله سبحانه وتعالى ولا يستفهم عنه. فلسان حال المتكلم في الدعاء يقول: هيهات أني ظننت ذلك بك يارب، فخيرك لا ينتهي ومعروفك مطلق، وهكذا كان ظن الأنبياء والرسل والصالحين بك ياألهي.

وما هذا النص من الدعاء إلا تصوير صادق عن تلك الأرواح البيضاء والنفوس الطاهرة، فكيف يصيب عذاب الله هذه القلوب النابضة بحب الله وتلك النفوس التي أضاءها الإيمان بالله، يستحيل الظن بالله هكذا فهو الغفور الرحيم" (أنصاريان، 2004م، صفحة 352-353).

والباحث يرى أن أقوى الآراء وأرجحها من ناحية الدلالة أن (ما نافية حجازية) عاملة عمل ليس؛ لأنه يقصد نفي أن يكون هذا الظن يليق بالله سبحانه وتعالى وهذا ينسجم مع عمل (ليس)، وكذلك سياق الدعاء القائم على استبعاد هذا الظن بالله ف (ما) أدت معنى النفي بوضوح.

وردت (ما) في قوله عليه السلام في دعاء كميل: "وقضيت به من إخلاد معانديك لجعلت النار كلها بردًا وسلامًا، وما كان لأحد فيها مقرًا ولا مقامًا" (الطوسي، 1991م، صفحة 848)، والراجع عند النحويين أنها (نافية مهملة غير عاملة)؛ لأنها دخلت على الفعل الماضي الناقص ولم تغير حركته فنفت وقوع الخبر، وأن تكون النار مكان استقرار دائم أو لإقامة مستقرة للعباد فمن المستحيل أن تكون موطن استقرار لأحد من العالمين وجمع بين (مقرًا ومقامًا) للمبالغة في نفي أن النار لا تصلح للسكن والراحة والأمان والاطمئنان (بن يعيش، دت، صفحة 1/108) (السبزواري، 2006م، صفحة 174).

فهو لم يجعل النار موضع استقرار للعبد وجمع بين (مقراً ومقاماً) لزيادة التوكيد، وقد يسأل سائل لماذا لا تكون (ما) موصولة أو مصدرية؟ وجواب ذلك أنه لو كانت (ما موصولة) لاحتاجت إلى عائد وهو غير موجود، ولو كانت (مصدرية) لأمكن تأويلها مع الفعل بمصدر مؤول، ونجد أن سياق الدعاء يبين لنا أنها في سياق النفي، لذلك أجد أن حملها على النفي هو الرأي الأقوى والارجح وكذلك موافقته للسياق والإعراب.

نتائج البحث

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات إذ وفقنا لإتمام هذا البحث بدراسة دلالة (لا) و(ما) النحوية في دعاء كميل وخرج البحث بجملة من النتائج أجملها بالآتي:

1. وردت (لا) في تسعة وعشرين موضعاً في دعاء كميل.
2. كانت (لا النافية غير العاملة) الأكثر وروداً في الدعاء فقد وردت في خمسة وعشرين موضعاً في حين لم ترد (لا النافية للجنس) إلا ثلاثة مواضع في دعاء كميل، و(لا الناهية) وردت في ثلاثة مواضع فقط في دعاء كميل.
3. دخلت (لا النافية) على الفعل المضارع دون الماضي في الدعاء لتجعل النفي متصلاً بالحاضر والمستقبل، فأفادت النفي المستمر الدائم؛ لأنّ الفعل المضارع الأنسب للتعبير عن التجدد والدوام وهذا مناسب في سياق الدعاء المبارك.
4. دلت (لا الناهية) الواردة في دعاء كميل على الدعاء.
5. وردت (ما) في تسعة عشر موضعاً في دعاء كميل، وكانت (ما الموصولة) أكثرها وروداً في الدعاء فاحتملت في ستة عشر موضعاً (الموصولية أو المصدرية أو كليهما)، في حين وردت (ما النافية) في ثلاثة مواضع في الدعاء المبارك.

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم.

- أبو الحسن أحمد بن فارس. (1993). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*، تحقيق: عمر فاروق الطباع، بيروت: مكتبة المعارف، ط1.

- أبو الحسن أحمد ابن فارس. (2008). *معجم مقاييس اللغة* تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.

- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده. (2000). *المحكم والحيط الأعظم*، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.

- أبو الحسن علي بن فضال. (1984). *شرح عيون الإعراب*، تحقيق: حنا حداد، عمان: مكتبة المنارة، ط1.

- أبو حيان الأندلسي. (1998). *إرتشاف الضرب من كلام العرب*، تحقيق: رجب عثمان، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1.

- أبو الفتح عثمان ابن جني. (1972م). *اللمع في العربية*، تحقيق: فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية، ط1.

- أبو الفضل علي الفضل بن الحسن الطبرسي. (2008). *مجمع البيان في تفسير القرآن*، تحقيق: هاشم الرسولي المخللاتي، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر، ط1.

- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي. (1992م). *نتائج الفكر في النحو*، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.

- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري. (2009). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت: دار المعرفة، ط1.

- أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي. (1991م). مصباح المتعجل، بيروت: مؤسسة فقه الشيعة، ط1.
- أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. (2005). القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1.
- أحمد عبيد الدعاس وآخرون. (1425هـ). إعراب القرآن الكريم، دمشق: دار المنير، ط1.
- أحمد بن محمد بن علي الفيومي. (1994م). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- إسماعيل بن حماد الجوهري. (1987). الصحاح تاج اللغة وتاج العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط1.
- الحسن بن القاسم المرادي. (1992). الجنى الداني. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- الحسن بن قاسم المرادي. (2001). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1.
- السيد عبد الأعلى السبزواري. (2010). شرح دعاء كميل. الرويس: مؤسسة العروة الوثقى، ط1.
- السيد عبد الأعلى السبزواري. (2006م). شرح دعاء كميل، قم: مؤسسة عاشوراء، ط1.
- جلال الدين السيوطي. (2001م). مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب، ط1.
- حسين أنصاريان. (2004م). رحلة في الآفاق والأعماق شرح دعاء كميل، ترجمة كمال السيد، قم: مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر، ط1.
- خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري. (2000م). شرح التصريح على التوضيح، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.

- عباس حسن. (1963م). *النحو الوافي*،. القاهرة: دار المعارف، ط1.
- عبد الكريم يونس الخطيب. (1970). *التفسير القرآني للقرآن*، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1
- عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل. (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث، دار مصر للطباعة، ط1.
- عبد الله بن يوسف ابن هشام. (2004). *أوضح المسالك على ألفية ابن مالك*، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع، ط1.
- عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام. (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعراب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي، دمشق: دار الفكر، ط1.
- عبده الراجحي. (1999م). *التطبيق النحوي*، بيروت: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1.
- علي بن حفص بن علي السعدي ابن القطّاع. (1983). *كتاب الأفعال*، تحقيق: سالم الكرنوي، بيروت: عالم الكتب، ط1.
- علي بن عيسى الرماني. (2008). *معاني الحروف*، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، بيروت: مكتبة الهلال، ط1.
- عمر بن علي ابن عادل. (1998). *اللباب في علوم الكتاب*، تحقيق: علي محمد معوض عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. (1988م). *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1.
- فاضل السامرائي. (1990). *معاني النحو*، الموصل: مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، ط1.
- فاضل مصطفى الساقى. (1977). *أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة*،. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1.

- محمد بن عبد ابن مالك. (2001). *شرح التسهيل*، تحقيق: محمد عبد القادر وطارق فتحي السيد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- محمد بن عبد الله ابن مالك. (2000). *شرح الكافية الشافية*، تحقيق: علي محمد معوض وعادل عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- محمد الأمين بن محمد الشنقيطي. (1995). *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ط1.
- محمد باقر المجلسي (دت)، زاد المعاد، تحقيق: علاء الدين الأعلمي، بيروت، منشورات مؤسسة الأعلمي، ط1.
- محمد الطاهر ابن عاشور. (2000). *التحرير والتنوير*، بيروت: مؤسسة التاريخ، ط1.
- محمد بن أحمد أبي بكر القرطبي. (1999). *الجامع لأحكام القرآن*، تحقيق: صدقي جميل العطار، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ط1.
- محمد بن الحسن الصايغ. (2004م). *اللمحة في شرح الملحّة*، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ط1.
- محمد بن جرير الطبري. (2000). *جامع البيان في تأويل القرآن*، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1.
- محمد بن عبد الله ابن الوراق. (1999). *علل النحو*، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض: مكتبة الرشيد، ط1.
- محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري. (2004م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ط1.
- محمد بن علي الصبان. (1997م). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- محمد بن يوسف أبوحيان الأندلسي (2001). *البحر المحيط في التفسير*، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية،

ط1.

- محمد جعفر إبراهيم الكرباسي. (2001). *إعراب القرآن*، بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، ط1.
- محمد حسين الطباطبائي. (2010). *الميزان في تفسير القرآن*، بيروت: مطبوعات دار الأندلس، ط1
- محمد علي الصبان. (2002). *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، تحقيق: محمود الجميل، القاهرة: مكتبة الصفا، ط1.
- محمد عيد. (1971م). *النحو المصنفي*، القاهرة: مكتبة الشباب، ط1.
- محمد فخر الدين بن ضياء الدين الرازي. (2005). *مفاتيح الغيب*، تحقيق: محمد عيدان، المحرر: بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ط1.
- محمد مسلمي (2018م)، دراسة الأساليب البلاغية في دعاء كميل للإمام علي بن أبي طالب، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد/38، نيسان 2018م.
- محمود عبد الرحيم صافي. (1418هـ). *الجدول في إعراب القرآن الكريم* (المجلد ط4). دمشق: دار الرشيد، ط1.
- محي الدين أحمد مصطفى درويش. (1980). *إعراب القرآن وبيانه*، دمشق: دار اليمامة، ط1
- هادي نهر. (2010). *الأتقان في النحو وإعراب القرآن*، عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1.
- يحيى بن زياد الفراء. (1955م). *معاني القرآن*، تحقيق: أحمد يوسف البخاتي وآخرون، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1.
- يعيش بن علي بن يعيش. (دت). *شرح المفصل*، تحقيق: مشيخة الأزهر، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية.